أستطلاع

(ازمة الثقة) .. مفردة جديدة في سجل الازمات

تحقيق رواء هادي صالح

❖ استاذ النظم السياسية: لا بد من عقد اجتماعي بين القوى السياسية ومؤسسات المجتمع

الجلوس خلف مكتب لا يجعلنا نرى الحقيقة كما هي. نزلنا الى الشارع.. ففي الشارع نستطيع الى حد ما ان نرى الاشياء على طبيعتها، وان نرى جانباً من حياة الناس، كيف يعيشون؟ كيف يتصرفون وكيف يدركون الامور؟ في الشارع وجدنا الناس تعبين محبطين، فاقدين الثقة والايمان في الاشياء والنوايا،

وفي السلطة التي شكلت حديثاً.. فمن اين لهم ان يعرفوا ان كانت هذه السلطة الجديدة ستحمي مصالحهم، وتمنحهم حقوق المواطنة، وترفع ما سقط من كرامتهم دون ان يكون ذلك مجرد شعارات ترفعها لتثبيت ركائز حكمها؟

البعض من الناس في الشارع، في الجامعات والمؤسسات، في الاسواق وفي البيوت، يطوي بنفسه كثيراً من الشكوك وعدم الثقة في الطروحات السياسية المختلفة التي تصدر عن قادة ومسؤولين اجانب او عراقيين، والبعض الآخر يجاهر بمخاوفه وشكوكه تجاه امكانية ان يتحسن الحال في ظل انفلات الامن وتدهور الواقع الاجتماعي، وبقاء قوات الاحتلال مع تسلم السيادة!

وفي كل مكان، الحديث ينقطع بين الناس، ليتصل من جديد على حادث جرى هنا او هناك.. تفجيرات ودماء سفكت على هذه الارض او تلك.. بطالة وحاجة الى لقمة العيش، وغيرها من الامور الحياتية اليومية التي تثير باستمرار قلق المواطن، وتربك حاجته الى الامان والهدوء ورغبته بالاستقرار..

المواطن عدنان محمد طياوي، من منطقة الحويجة، يقول: اعتقل اخي ياسين محمد طياوي بتاريخ ٧ / ١٠/ ٢٠٠٣. وهو معتقل في سجن (ام قصر) ولم توجه له تهمة او يتم التحقيق معه حتى الان، ولا ندري عن مصيره شيئا كما ان هناك العشرات من المعتقلين غيره ممن لم يتم توجيه تهمة لهم حتى الان.

ويقول مواطن آخر، علي صالح حمد: (حدث في قرى تكريت ان اقتحم الجنود الامريكان احد البيوت، فأطلقوا النار على ثلاثة اخوة مشتبه بهم، وامام انظار امهم، فأردوهم قتلى في الحال.. يتساءل المواطن: لماذا لم يتم اعتقالهم والتحقيق معهم بدلاً عن قتلهم لمجرد الاشتباه؟).

ويقول سائق تاكسي (محمد جاسم عبود) من سكنة منطقة حي الجهاد: (كيف يأمن الناس على حياتهم، وقوات الامن لا تستطيع حماية نفسها، ومراكز الشرطة تفجر ولا احد يدري من الفاعل الحقيقي؟ ويضيف قائلاً: بالرغم من ذلك فلا يمكن خروج الامريكان الان، فالناس سيقتل بعضهم بعضاً..)!

وتصورات اخرى كثيرة يطرحها الناس، حول تكريس الانفلات الامني ... وبالنتيجة الامن مفقود، وهو شاغل الناس اكثر من أي شيء آخر، وقوات الشرطة والدفاع الوطني العراقي بالرغم من جهودها المبذولة في سبيل حفظ الامن، الا ان اعادة الحياة الآمنة للمواطن تكاد تكون مهمة مستحيلة في ظل وجود الارهاب والمطامع والنعرات الطائفية المثارة..

على رصيف .. العطالة

البطالة قضية اخرى تثير قلق المواطنين، فعدد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر مما يجعلهم يفقدون الثقة في الحاضر والمستقبل فمن ذا الذي يؤمن الوظائف للاعداد الكبيرة من الخريجين كل عام؟ ومن يوفر فرص العمل لهؤلاء الجالسين على رصيف العطالة كل صباح؟

المواطن مؤيد عبد الله (٢٨) عاماً، من سكنة محافظة الرمادي تخرج في الجامعة منذ ثلاثة اعوام، يقول: (احمل شهادة جامعية ولم اوفق في الحصول على وظيفة لا في المحافظة ولا في بغداد). ومواطن آخر، احمد ذنون، من سكنة منطقة الغزالية، يشير في نفس الصدد: (الوظائف لم تكن في السابق لأصحاب الشهادات بقدر ما كانت لأصحاب الوساطات، واليوم في عهد الديمقراطية فإن الوظائف باتت لمن يحمل في جيبه تزكية من حزب سياسي او ديني ..).

زينب رحيم، موظفة في كلية الآداب وهي تحمد الله انها موظفة الا انها تقول: (كنا نأمل ان تنتهي المحسوبية في التعيينات وفي الترقيات، ولكن لا فائدة..فالمحسوبية هي هي، بل زادت ولم تنقص في ظل الانفتاح والديمقراطية..)!

اما الجالسون على رصيف العطالة، فحجمهم ينتفخ ويتورم حتى لا تكاد تتحملهم الارصفة!

ناظم عبد الجليل (٣٥) عاماً، من سكنة حي الامين، اشار الى قضية مفادها: (ان نسبة الراسبين او المعيدين هذا العام كبيرة جداً..وهو يرى ان لا بد من منحهم فرصة للنجاح قبل ان يتحولوا الى عاطلين وبالتالي نهيئ لهم فرصة للتشرد والانحراف، وهذا ما يسعى اليه الاعداء.. ان يتحول العراقيون الى متشردين ومجرمين، ويفسد المجتمع ويخرب العراق).

ازمة ثقة

هواجس وشكوك كثيرة وهزة عنيفة في صدور الناس، حدثت منذ تاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، .. فالتعبئة الجماهيرية والتثقيف السياسي طوال ٣٥ عاماً باتجاه فكر القائد الملهم الضرورة وحزبه المبجل والتضليل الاعلامي الغريب الذي مورس بحق الشعب العراقي ابان حرب الايام المقصودة وطوال حكم نظام البعث.. لم يكن من السهل بعد ذلك ابداً ان لا تحدث هزة عنيفة في روح الانسان وعقله وقلبه وضميره، وهو يرى كل شيء يتهاوى وكأنه لم يكن ابداً، بلاده تخرب وتحرق وتنهب، وارضه وسيادته منقوصة، وفوق هذا وذاك، ان يجد الانسان نفسه بلا عمل ولا امل، فذلك مدعاة لإثارة حفيظته وقلقه تجاه مختلف الاشياء والنوايا والطروحات السياسية التي تغدق من كل جانب.. ان المواطن ببساطة يعيش ازمة ثقة حقيقية بحاجة لوقفة طويلة من قبل المسؤولين العراقيين في الدولة الجديدة لمعالجة هذه الازمة ، ازمة الثقة، والتعامل معها كنتيجة فرزتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر ويمر بها البلد، فليس من يداوي جروح العراقيين غير العراقيين من ابناء البلد...

ولكن، كيف يشخص رجال العلوم السياسية والاعلام، هذه الازمة؟ وما السبل الكفيلة لحلها او في الاقل الحد من ابعادها وآثارها على تحديد ملامح الواقع السياسي الجديد، والسلطة في العراق..؟

في كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، كان لنا لقاء مع الدكتور خميس البدري، استاذ النظم السياسية والدستورية، ليجيبنا عن ذلك، قائلا: (ان طبيعة الممارسة السياسية للسلطات والحكومات التي تعاقبت على حكم العراق حتى قبل عهد النظام السابق، انتجت ظاهرة التفرد بالحكم، وهي ظاهرة اتسمت بالتسلط والاستبداد، وغيبت كل مظاهر الحوار الديمقراطي السليم بين صاحب الشأن السياسي والمواطن مما ادى الى ان تكون شرعية صاحب السلطة مبنية على قدر واضح من القوة والرهبة والخوف لا ان تكون شرعية مبنية على الرضا والاقتناع بمن يمارس السلطة. فمن الطبيعي اذاً، وفي هذه اللحظة التاريخية ما بعد ٩ / ٤ نيسان، ان تتولد هذه الضبابية في العلاقة بين المواطن والعناصر السياسية الجديدة في المجتمع).

من هو صاحب السلطة؟

ويضيف الدكتور البدري، قائلاً: (ولأن أي نظام سياسي في العصر الحديث لا بد ان يقوم على عناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، تتجه هذه العناصر جميعها لتؤثر على السلطة أي على قوة الاجبار المادي الشرعي في المجتمع وبالتالي فإن النظام السياسي لا يتجسد فقط بالعناصر الرسمية المكونة له كالدولة والحكومة بهيئاتها، وانما تشمل هذه العناصر ايضاً المؤسسات غير الرسمية، أي مؤسسات المجتمع المدني امتداداً من العائلة حتى اكبر مؤسسة اجتماعية مدنية.. وعليه يكون من الطبيعي اذا ما رأينا في الوقت الحاضر ان تكون العلاقة بين المواطن العراقي، واشكال السلطة التي اعقبت انهيار النظام السابق قائمة على اساس من الشك والريبة والترقب، والسبب ان طبيعة النظام السياسي بعناصره الرسمية والمدنية هي غير متبلورة حتى هذه اللحظة، فالمواطن لا يدري من هو صاحب السلطة، ولا يعلم من هو الذي يطمئن حاجاته ويوفر له سبل العيش..الخ.

ذلك ان الوضع السياسي لم يزل غير قادر على افراز سلطة محددة واضحة البرامج والآيديولوجيا. ففي ذهن المواطن تصورات كثيرة حول، ان من يحرك الحياة السياسية الداخلية وحتى الخارجية للعراقيين هي قوى متعددة خارجية واخرى داخلية لا تزال غير حائزة على الاستقلالية في اتخاذ قرارها السياسي او على الاقل المشاركة فيه.

كما ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفشي البطالة وانتشار العنف والجريمة وبقاء القوات الاجنبية كلها تسهم بشكل كبير في ضبابية الرؤية وفقدان الثقة.

ويدعو الدكتور البدري، الى الاسراع بإنضاج مشروع وطني سياسي ديمقراطي قائم على اساس من عقد اجتماعي بين القوى السياسية والاجتماعية العراقية المختلفة، فإذا ما تفقت تلك القوى على تحديد طبيعة وسمات هذا المشروع فإنه حتماً ستحل كثير من الاشكاليات والازمات.

وبينما يجد البدري اننا قد انتهينا من حالة المخاض، واننا نعيش الان ولادة جديدة لعراق جديد.. صحيح ان فيه تناقضات متعددة وصراعات وعنفاً وجريمة الا انه يرى في هذا امراً طبيعياً سينتج اذا ما عملت القوى السياسية والاجتماعية بروح وطنية وضعاً سياسياً ديمقراطياً سليماً.

يجد غير ذلك الدكتور مؤيد الخفاف استاذ الصحافة في كلية الاعلام فهو يرى ان اعادة الثقة للمواطن العراقي بالسلطة ما هي بالامر السهل. فالمواطن يحمل في ضميره تراكمات كثيرة تجمعت طوال ٣٥ عاماً، عانى فيها المواطن ما عانى من حيف السلطة وطغيانها، وهو اليوم ينظر بلاده تتمزق وتنهش، ..

يقول الخفاف: (لقد امل المواطن خيراً في شخصيات مجلس الحكم وفي التعاون المرحلي مع سلطة الاحتلال، الا انه وجد انهم لم يمنحوا فرصة اخرى كافية مما جعل حدود تصرفهم محدودة للغاية.. وقد امل اخيراً في ان تنسحب قوات الاحتلال بعد ان عاثت خراباً في البلاد وافسدت الحدائق والشوارع الا ان الشركات الاجنبية التي كان من المفترض ان تتولى الاعمار (دون الاستعانة بالعمالة والخبرات العراقية). لم تات بسبب انعدام الامن!

كذلك فإن المواطن يأمل بان تتم متابعة ماذا يحصل مع المجرمين الذين يتم القبض عليهم؟ من قبل وسائل الاعلام الا ان ذلك الامر اهمل حتى اللحظة.

من هنا، فإن الدكتور الخفاف يجد ان معالجة ازمة الثقة لدى المواطن عملية ليست سهلة بحال، وتحتاج الى جهود منظمة ومنهج عمل ثابت ومدروس، وهي قضية تقع على عاتق وسائل الاعلام بالتنسيق مع اجهزة الدولة الاخرى.

وان يقترن القول بعمل ملموس فما يصدر عن لسان المسؤول ينبغي ان يترجم الى افعال، كيما تزيد المصداقية والثقة لدى المواطن تجاه اجهزة الدولة وحتى لا يكون ذلك مجرد تصريحات تمر عبر وسائل الاعلام لأغراض العمل الدعائي.

السياسية والاعلام!

في التاكسي الذي حملني من امام مبنى كلية الاعلام متوجهة الى الجريدة فاجأني التاكسي بقوله: (كلية الاعلام والجذب)!

ولم املك الا ان اسأله في محاولة للدفاع عن الاعلام الذي انتمي اليه..!

لماذا يعتقد ان وسائل الاعلام تكذب، وما ذنبها اذا ما خرجت عبرها تصريحات لمسؤولين ثم لم يعملوا بما جاءوا به من اقوال؟

ضحك صاحب التاكسي، وقال بنبرة عالية وكأنه يخطب بي: (كله واحد، السياسة والاعلام وسيلة لتمرير المخططات السياسية وتنفيذها في الوقت نفسه.)!

ويستدرك صاحب التاكسي قائلا: (القيت محاضرة في مركز البحوث النفسية في الجادرية عن علامة البيبسي كولا، وهذا الواقع السيء الذي نعيشه، من يلتفت اليه؟).

نزلت من التاكسي ولسان حالي يقول :(هل كان يعلم شيئا عن الموضوع الذي احاول معالجته بادواتي الفقيرة ..؟ (فعلا ما كو ثقة)!

من اين تاتي الثقة؟

وايام اخرى تمر، ونحن لم نزل نبحث ونفتش عن سبل لاعادة الثقة الى الناس، نحاول جعلها على طاولات المسؤولين في الدولة الجديدة، علهم يضعونها في اجندتهم السياسية ..

توجهنا الى قسم العلوم النفسية والتربوية في كلية التربية - ابن رشد، باحثين عمن يرشدنا الى تلك السبل..

وهناك كانت مجموعة من الاساتذة، جاءوا تباعا، لنجتمع بهم معا في غرفة مهملة وفقيرة في اثاثها. علمت انها قد تكون افضل حالا من غيرها من غرف الاساتذة!

احد الاساتذة جابهني بالقول، في معرض حديثي عن ازمة الثقة: (ومن اين تاتي الثقة والاستاذ الجامعي ياتي الى الكلية في هذا الجو الحار، فلا يجد كرسيا يجلس عليه؟!

وعلقت احدى التربويات: (نعم، المواطن العراقي تعود على ان يعرف فقط واجباته، ولا يعرف اين حقوقه؟).

عموما، فان وجهات نظر مختلفة طرحت هنا وهناك، وقد دعا الاساتذة في قسم العلوم النفسية والتربوية اخيرا الى اهمية الربط بين القول والفعل، كسبيل امثل لاعادة الثقة الى المواطن في اجهزة الدولة والقائمين عليها، وضرورة اقامة دولة دستورية، وان تعمل وسائل الاعلام على التثقيف نحو الديمقراطية والتشديد على نبذ الطائفية بكل اشكالها بما ذلك المحاصصة في توزيع مناصب الدولة.

وقفة اخيرة.

جلست مع نفسي طويلا، احاول ترتيب الافكار والمعلومات التي حصلت عليها في ذهني، قبل ان اشرع في وضعها على الورق، و حاولت ان ابني تصوراتي حول الكيفية المناسبة للتعبير بلغة صادقة عن معاناة الناس ومخاوفهم .. فلا ينبغي بعد، تجميل صورة المسؤول على حساب الالم الانساني والدم الغالي الذي يراق كل يوم على الارض الكريمة.

لابد من وقفة ونظرة الى الذات، وما يمكن ان نقدم لنعيد بناء الانسان وبناء الحياة وبناء الثقة مجددا تجاه شخص الرئيس وشخص المسؤول، وباقي الساسة والدبلوماسيين العراقيين الذين يشاركون في ادارة العملية السياسية في العراق، بلا مغالاة في التصورات والقدرات، فالحقيقة تقبع هناك في الشارع، تتحدث عن نفسها كل يوم..

❖ رأي الاعلام: معالجة ازمة الثقة قضية تقع على عاتق وسائل الاعلام واجهزة الدولة وعلى المسؤولين التخلي عن تصريحات لا تترجم الى افعال!

ينبغي عرض المجرمين المقبوض عليهم في اجهزة الاعلام

بعد اهمال طويل للمسيب

٨٠٠ مليون دينار للخدمات البلدية فيها

بابل/ مكتب المدى/ علي المالكي

مدينة المسيب الجزيرة التي تحيط بها مجموعة من الانهار المتفرعة عن نهر الفرات ما زالت تعاني وضعا صعباً في كل اوجه النشاط الخدمي، ويرى اهلها ان النظام السابق تعمد اهمالها لموقف ابنائها الداعم للانتفاضة الشعبانية في عام ١٩٩١ كما استمر عدم الاهتمام بالمدينة من قبل قوات التحالف والمنظمات مثل (C.PA, CHF, RTI)برغم مساعي ابناء المدينة في المجلس البلدي والادارة المحلية والمنظمات غير الحكومية، الذي تكلل بشمولها بمشروع من اجل عراق اجمل واكثر اشراقاً بمبلغ ٨٠٠ مليون دينار خصصت للخدمات البلدية المهندس حيدر حمزة كريم مدير البلدية في المسيب قال عن الشوط الذي قطعته البلدية في النهوض بالواقع البائس للمدينة لقد استطاعت المديرية انجاز مشروع تنظيف المدينة بعد ان تم تشغيل (٥٥٠) عاملاً ورفع الانقاض والنفايات، وتسليك مياه الصرف الصحي وصبغ الارصفة وفي المرحلة الثانية تم تشغيل (٣٧٥) عاملاً ايضاً قاموا باعمال التنظيف في احياء المسيب التي تضم (٢٠) حياً ومنطقة وتوزع العمل بين المقاول والجهد الذاتي لمديرية البلدية، وتم ردم المستنقعات في مختلف انحاء المدينة وتأهيل وتنظيم الحدائق ولا يزال

العمل مستمراً بهذا الاتجاه اضافة الى تأهيل الجزرات الوسطية والمجاري التي لم يشملها العمل في المرحلة الاولى.

واشار السيد مدير البلدية بتعاون ابناء مدينة المسيب والمجلس البلدي من اجل النهوض بواقع مدينتهم التي لن يحرص عليها احد مثلما هم يحرصون على تحسين وضعها، واشار الى ان المدينة تفتقر الى مجاري الصرف الصحي علماً ان مجاري تصريف مياه الامطار قديمة وتحتاج الى اعادة تأهيل، وقال ان امكانيات مديرية البلدية متواضعة وهي بحاجة الى آليات متنوعة والى معمل اسفلت.

وعن المشاريع الاستثمارية قال ان المديرية تقوم الان ببناء عمارة تجارية وسط المدينة خارج اطار المشروع الذي يستمر حتى ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٤.

اتصالات واسط

جهات حكومية تعيق عمل تقديم الخدمة الهاتفية للمواطنين

نصب بدلات جديدة بخطوط محدودة. وزيادة مرتقبة في المكالمات الهاتفية

واسط / جبار بجاي

يعد قطاع النقل والاتصالات من القطاعات المهمة والحيوية لما له من تماس مباشر بحياة الناس وكان قد تعرض إلى الكثير من الأضرار الجسيمة كونه القطاع الأول المستهدف في العمليات العسكرية حيث عانى ما عاناه من تدمير معظم البدالات و من ثم توقف الشبكات الناقلة للاتصالات في عموم محافظات العراق ومنها محافظة واسط التي توقفت فيها الخدمات الهاتفية بشكل كامل بعد تدمير البدالة المركزية إضافة إلى مالحق البدالات الأخرى من نهب وسلب ودمار في الأيام التي تلت سقوط النظام ، لكن ملاكات الدائرة وبرغم الإمكانيات المتواضعة والظروف المعروفة استطاعت أن تعيد القسم الأكبر من هذه الخدمة للمواطنين في وقت قصير وهي الآن تعمل على توسيع تلك الخدمات.

٣٠٧٠ خطاً هاتفياً جديداً

رئيس المهندسين السيد كريم عبد محسن مدير دائرة بريد واتصالات واسط قال لـ(المدى) نحن نعمل بكل جدية لاداء الخدمة للمواطنين برغم قلة الإمكانيات وقلة المواد الاحتياطية و نحن لن نتوقف في عملنا ما دمنا قادرين على هذه الخدمة و الدليل على ذلك منذ سقوط النظام حتى الآن تم نصب (١٤٠٣ خطوط هاتفي) للمواطنين في مركز المحافظة و نصب (١٦٦٧ خطاً هاتفياً) للمواطنين في الاقضية و النواحي إضافة إلى انجاز العديد من الأعمال الروتينية اليومية الأخرى والتي تشمل إصلاح ومعالجة العوارض التي تحصل على الشبكة باستمرار أما من ناحية الأضرار فقد تضررت لدينا بدالة قديمة خلال العمليات العسكرية الأخيرة بعدها تمت إعادة كافة الخطوط التي توقفت على هذه البدالة وذلك من خلال نصب بدالة مكانها نوع سامسونج ذات (٣٠٠٠ خط).

تأخر التنفيذ

وأضاف: هنالك بعض الاقضية و النواحي وهي (زرباطية ـ المزرعة ـ الدبوني) لا تتمتع بالخدمة الهاتفية في الوقت الحالي و هي أصلا لا توجد فيها خدمة أما في ناحية الأحرار فكانت هنالك بدالة ذات (٢٥٠ خطاً) و لكن بسبب تماس الكهرباء أصابها الضرر فتوقفت عن العمل و لكن توجد خطة جاهزة في الوزارة للموافقة على إعادة الخدمات الهاتفية لكل قضاء و ناحية بشكل يخدم المواطن و قد تأخر التنفيذ بسبب الظروف الطارئة التي يواجهها البلد حاليا. أما أقضية الصويرة و شيخ سعد و الموفقية و جصان فلا تزال البدالات القديمة تعمل و هي ليست بمستوى الطموح و نسعى جادين لاستبدالها بأخرى حديثة لكي نقضي على المشاكل الكثيرة فيها. مشيرا إلى إن هناك مشاريع جيدة تم تنفيذها منذ ٩/ ٤/ ٢٠٠٤ وحتى الآن حيث تم نصب بدالة سعة (٢٠٠) خط في ناحية البشائر وإنشاء شبكة للخدمة فيها و تهيئة ملاك للعمل في هذه الناحية كما تم نصب كابينة عدد (٢) في منطقة الشهداء في الكوت سعة (٦٠٠ خط) و العمل جار لإضافة (٢) كابينة في نفس المنطقة و صيانة شبكة الخدمات الهاتفية في مركز المحافظة والأقضية والنواحي و كذلك صيانة خط التراسل بين المحافظة و بغداد و المحافظات الأخرى و هو الخط الضوئي الذي تعرض للكثير من حالات التخريب في الأعمال العسكرية و التخريب المتعمد من قبل بعض الخارجين عن القانون والخط حاليا يعمل بشكل جيد حيث يمر باتجاهين الأول (بغداد ـ كوت ـ ميسان) والاخر (بغداد ـ كوت ـ ناصرية) و هنالك خطة شاملة و كبيرة لتحديث كافة البدالات العاملة القديمة و بالتنسيق مع الشركة العامة للاتصالات و البريد و بما فيها الشبكات الأرضية لان الحالية منها لا تفي بالحاجة لاسيما نحن نعيش مرحلة جديدة في نقل المعلومة والخدمة بين المواطنين.

عدم التعاون يعرقل العمل

واوضح ان هناك مشكلتين رئيسيتين تعيقان عمل الدائرة هما عدم توفر المواد الاحتياطية و قطع غيار البدالات التي تتعرض للعطل و التخريب و كذلك عدم تعاون المواطن و الدوائر الخدمية كالماء و المجاري و البلدية و الكهرباء مما يسبب لنا الإرباك في أداء الخدمة لابناء المحافظة يضاف إلى ذلك عدم وجود رقيب على أعمال المقاولات التي تجري من خلال الدوائر الخدمية و التي تتداخل سلبا مع أعمال دائرتنا و إذا ما تعرضت شبكتنا للضرر فلا يوجد تعويض لذلك، و نحن نلفت نظر إخواننا بمراعاة ذلك لكي نتجنب المشاكل التي تواجهنا خلال العمل. وبالمناسبة أود أن أشير إلى زيادة أجور الخدمة الهاتفية بناء على أوامر من المراجع في بغداد بزيادة أجور الهاتف لاسباب تتعلق باحترام هذه الخدمة و لكي تبقى محصورة للأعمال و المكالمات المهمة و ليست للحديث غير المهم من خلال الهاتف و نرجو من المواطنين أن يراعوا ذلك. حيث أن الهاتف قد وجد للضرورات فقط. وان الزيادة ستحد من وقت المكالمة. أما سعر نصب الهاتف فلا تزال في مركز المدينة بسعر (١٥٠٠٠٠) الف دينار و في ألا قضية و النواحي يبلغ (١٠٠٠٠٠) ألف دينار و فيما يتعلق بالهاتف الدولي أو الخدمة الدولية داخل السكن بإمكان المواطن تقديم طلب معنون إلى الشركة في بغداد مع تأمينات قدرها (١٠٠٠٠٠) ألف دينار بذلك يتمتع المواطن بهذه الخدمة.

واما خدمة الهاتف النقال فهي خدمة حديثة ولا نعنى بها بل هي من مسؤولية بعض الشركات المختصة و لكن بدورنا نقدم لهم التسهيلات المطلوبة لذلك.

عمليات تخريب القابلو الضوئي

واشير هنا إلى ان الاتصالات من الأرضي إلى الموبايل تساوي الكلفة من الأرضي إلى الأرضي و إن كلفة الدقيقة الواحدة بالمكالمة من الموبايل للأرضي هي (٩) سنتات أمريكية أي ما يعادل (١٤٠) ديناراً عراقياً و نحن نطمئن الاخوة المواطنين في محافظة واسط بأننا سنكون عند حسن الظن في أداء هذه الخدمات لهم برغم المشاكل التي تتعرض لها من الناحية الفنية و قلة المواد الاحتياطية و أبوابنا مفتوحة لاستقبال الشكاوى و المقترحات لكننا نطلب من الجميع الإبلاغ عن حالات التخريب التي يقوم بها البعض على شبكات الاتصالات وبالذات القابلو الضوئي الذي يمتد من العاصمة بغداد إلى المحافظات الأخرى ومنها محافظتنا.